

تاريخ القبول: 2019/01/21

تاريخ الإرسال: 2019/01/14

الأسرة والجريمة

Family and crime

Khamouin Fatima Zouhra

أ.فاطمة الزهراء خموين

fatima.zouhra2@gmail.com

Tamanrasset University Center

المركز الجامعي لتامنغست

مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية

المخلص

يعد الوسط الاجتماعي الأسري من العوامل المهمة التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة، فالاختلالات التي تشهدها الأسرة من انشاقات في وظائفها جعلت منها دافع قوي لأفرادها في تبني السلوك الإجرامي ومن هذه الاختلالات نجد التنشئة الخاطئة التي يتبعها الوالدين في تربية أبنائهم بالإضافة إلى الاضطرابات الأسرية المتعددة من تفكك، طلاق، عنف أو غياب أحد الوالدين أو كلاهما، وكذا لا ننسى دور الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها الأسرة من فقر، بطالة، تدني المستوى المعيشي والتعليمي باعتبارها من العوامل الرئيسية في ارتكاب الجريمة، ولا ننسى جهل الأهل وانشغالهم عن أبنائهم وتخليهم عن بعض المهام التي أصبح لوسائل الإعلام الدور الكبير في تلبيتها، وعلى ذلك بات من الضروري التصدي للموجة المتنامية من الجرائم، من خلال العمل على مكافحتها والحد من تغلغلها في المجتمعات الآمنة، ولا يتأتى هذا إلا من خلال العمل على الوقاية من الجريمة قبل ظهورها على أرض الواقع بتكاتف جميع الجهود من جميع أفراد الأسرة، وتربويين ومستشارين وقضاة..

الكلمات المفتاحية: الأسرة، الجريمة، المجرم، الوقاية من الجريمة

Abstract

The social environment is deemed one of the important factors that enhance the human being to crime, because the troubles in the family can lead its members to delinquency, among others we cite some reasons such as problem of social education, conflicts between parent, divorce, violence, absence of mother or father...in addition to the economic and social conditions of the family notably

poverty, unemployment... furthermore, we cannot underestimate the role of the preoccupation of the parents and their abandon of their responsibility for some tasks that became the best field of medium. In this perspective it is necessary to struggle against this big number of crimes by stopping their penetration in the secure societies. The thing which implies the prevention of delinquency before its perpetration on the field by the cooperation between all the actors: family, judges, teachers, consultants,,,

Key words: Family, crime, criminal, prevention of criminality

المقدمة

تعد الأسرة الخلية الأولى في البناء الاجتماعي، حيث يكتسب الإنسان معارفه وخبراته وسلوكاته الاجتماعية الأولى من هذه المؤسسة، وذلك من خلال ما يتعرض له من مثيرات تربوية، إيجابية أو سلبية، خلال مراحله النمائية المختلفة، التي تسهم في تكوين ملامح شخصيته الذاتية والاجتماعية، في إطار شخصيته العامة. وهذا يلقي مسؤولية كبيرة على الوالدين. وعلى الرغم من هذه الأهمية التربوية للأسرة، فإننا نجد كثيراً من الآباء والأمهات لا يهتمون إلا بتأمين متطلبات النمو المادية للأطفال مثل: الغذاء واللباس، والصحة والألعاب.. وغيرها أكثر من الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والأخلاقية التي يجب أن تؤهل الطفل للحياة المستقبلية. (باسمة حلاوة، 2011، ص 74)

ولقد تحدد دور الأسرة في الوقت الحاضر وتحولت بعض وظائفها الأساسية إلى مؤسسات أخرى نتيجة لاتساع المعرفة وتنوع المفاهيم وتعدد الوسائل و ظهور التكنولوجيات الحديثة. وهذا أدى إلى عدم استطاعة الأسرة القيام بكل وظائفها وذلك لإمكاناتها المحددة ولتعدد الاختصاصات وظهور العلوم المختلفة والمعارف الجديدة ومتطلبات الحياة الكثيرة والتي لا تستطيع أي مؤسسة الإلمام بها جميعاً.

لقد كانت الأسرة قديماً تكفي نفسها بنفسها في مختلف الأنشطة الاقتصادية والدينية والاجتماعية والتربوية والترفيهية وبدأت الأنشطة تنقل شيئاً فشيئاً وينتقل بعضها إلى مؤسسات أخرى كالمدرسة أو الدولة، فمن وظائف الأسرة هي التربية الجسمية والصحية التي من خلالها تقوم الأسرة برعاية وعناية أطفالها وتربيتهم تربية جسمية وصحية وذلك بتقديم المأكّل والمشرب والغذاء الصحي والنفسية لتنمية أجسامهم وإيجاد

المبادئ لهم وتوفير وسائل الراحة، وعلى الوالدين تزويد أبنائهم بالثقافة التي تلائم العصر الذي يعيشون فيه . ومن واجب الوالدين كذلك ان يتجاوزوا مع أبنائهم ويفتحوا لهم صدورهم لسماع مشكلاتهم وتعاونهم معهم على حلها وتفهمها .

فقد اهتم المفكرين الاجتماعيين بالاسرة منذ أقدم العصور وذلك للوقوف على طبيعة بنائها ووظائفها والمشاكل التي تواجهها محاولة منهم إصلاح المعتل من شؤونها ولأنها اصغر وأدق جهاز في المجتمع ولا يمكن ان تستقيم شؤون المجتمع وتتخلص من مظاهر الانحلال والتصدع إلا إذا استقر البناء الاجتماعي العائلي وفق قواعد وضوابط تتضمن سير شؤون هذه المنظمة.

وعلى ضوء أهمية موقع الأسرة ووظائفها الاجتماعية ودورها الحيوي في تنشئة الفرد، فإننا نستطيع ان ندرك الآثار المترتبة على التحليل الذي يصيب بناء الأسرة ووظائفها في مجال الضبط الاجتماعي وانعكاساتها الخطيرة على مستقبل الفرد واستقراره النفسي والاجتماعي ويظهر بواحد الانحلال الوظيفي الأسري من مصدرين أولهما التفتك الأسري و ثانيهما عدم انجاز الأسرة لوظائفها الأساسية(سامية صابر و آخرون،1984،ص: 222) فتقصير الأسرة عن دورها الأساسي، أو تخليها عنه إما جهلاً أو استخداماً وسائل وأساليب خاطئة في التربية كاستخدام أساليب التخويف والإذلال والتسلط، أو فرض الطاعة العمياء، أو استخدام أساليب التدليل والإفراط مما نتج عنه من جنوح أفرادها وانحلالهم وتشردهم وضياعهم . ويمكن أن ينجر عن هذا الانحلال داخل الأسرة ارتفاع منسوب الجريمة في المجتمع بسبب تشتت أفرادها. فهل يمكن أن تدفع الأسرة الفرد لأن يكون مجرماً ؟ وهل ممكن للظروف الاقتصادية والاجتماعية أن تكون دافع لأي إنسان لارتكاب جريمة ما ؟، وهل طريقة التربية عامل رئيسي في ذلك ؟

الأسرة:

هي المؤسسة التربوية الأولى التي تتلقى النوع البشري منذ ان يفتح عينه على النور، فهي الوعاء الذي يشكل داخله شخصية الطفل تشكيلاً فردياً واجتماعياً وأخلاقياً .
فالأسرة عبارة عن جماعة من الأفراد تربطهم روابط قوية تاريخية من صلات الزواج، الدم ، وهذه الجماعة تعيش في بيت واحدة وترتبط أعضاؤها الأب، الأم، الابن، والاخوة

وغيرها من العلاقات الاجتماعية متماسكة في أساسها للمصالح والأهداف المشتركة. وتلعب الأسرة الدور القيادي في تهيئة وإعداد الطفل لمجابهة الأمور الاجتماعية المعقدة وتدريبه على إشغال الأدوار الاجتماعية المناسبة التي تستطيع من خلالها تقديم الخدمات التي يحتاجها المجتمع (صبيح عبد المنعم ، ص42). الجريمة :

هي القيام بفعل مضاد للقانون الجنائي و الذي يقوم به افراد يحكم عليهم بحكم صادر من المحكمة (محمود أبو النيل وآخرون ، ص:163) فهي كل سلوك إجرامي مهما كانت صورته.

فالجريمة في قانون العقوبات هي الفعل أو الامتناع الذي نص القانون على عقوبة مقرره له ولا يعد الفعل أو الامتناع معاقبا عليه إلا إذا نص الشرع على ذلك . (نجيب بوالماين، 2008، ص: 15)

و الجريمة بالمعنى السيكلوجي النفسي : "هي كل فعل أو سلوك يمثل انتهاكا خطيرا لقواعد السلوك الاجتماعي المعبر عنه بالقانون الجنائي والتي تحدد لها عقاباً يتناسب مع خطورتها.."فهي فعل عدم تكيف مع المجتمع و قيمه وأسسـه (عباس مكي ،2007،ص : 25)

المجرم

هو كل شخص انتهك أحد قواعد القانون الجنائي مع سبق الإصرار ، أو كل من يرتكب عملا غير اجتماعي او سلوك يضر بالآخرين سواء يقصد به ارتكاب الجريمة أم لا .وهذا التعريف الاخير يشتمل على كل من ينتهك الأعراف أو يتصرف على نحو يخالف المعايير الاجتماعية السائدة والمتعارف عليها. فالمجرم يتميز عن سائر الأفراد بشخصية تشكو خلا عضويا أو نفسانيا أو إجتماعيا أو أنها شخصية عادية أدت بها بعض الظروف الطارئة إلى مخالفة القوانين والأنظمة المعمول بها في بلد معين. (نجيب بوالماين، 2010، ص: 20)

الإختلالات الأسرية و الجريمة :

1- نمط التنشئة الأسرية الخاطئ والسلوك الإجرامي

قد تساهم الأسرة في ظهور السلوك الاجرامي بطرق غير مباشرة أو عن غير قصد و ذلك من خلال أنماط التنشئة الخاطئة التي تعتمد في تربية أبنائها ، فقد وجد ليفي Levy "نمطين من التنشئة يسلكه الأباء يؤدي الى انحراف الابناء تبعا لما يلي :

- النبذ أو الحرمان
 - الانغماس الزائد في حب الطفل أو الإفراط في تدليله و التسامح الزائد
- أو كلاهما معا وجد ذلك في حالات المنحرفين او المجرمين
- فنبذ الاطفال يقود الى السلوك العدواني والاندفاعي و التمرد ، وإلى وجود صعوبات في العلاقات العاطفية ، فكذاك الأباء النابذون يفشلون في توفير المثال الخلقي الملائم لأبنائهم ..وبالمثل فإن الطفل المدلل يميل الى اشباع حاجاته دون مراعاة لحاجات الآخرين وحقوقهم ، فهو يعيش دائما على مستوى طفلي في الاشباع المباشر و السريع و يعجز عن تأجيل الاشباع المباشر لحاجاته من أجل الحصول على أهداف بعيدة المدى .(عبد الرحمن العيسوي،2000،ص76)

2- الاضطرابات الأسرية و السلوك الاجرامي

ان الأسرة من أقدم المؤسسات الاجتماعية و أول خلية أساسية يتكون منها البناء المجتمعي وعندما تتعرض الأسرة إلى أي خلل في البناء الاجتماعي فقد تؤثر على بقية المؤسسات الاجتماعية الأخرى وتتعرض الأسرة إلى الانحلال في بعض المجتمعات واهم أشكال هذا الانحلال هو الانحلال الأسري التي ترجع ظاهرة إلى تأثير القيم الجديدة عليها ومن هذه المظاهر على ملئ أوقات الفراغ والتسلية والقيم التربوية الحديثة والاجتماعية التي لها تأثير كبير على الأسرة، وهناك ميول فردية وتوجهات موجودة عند الشخص والاتصال بالعالم الخارجي والتعرف على ما هو جديد من قيم كالميول الفردية نحو السعادة والرغبة في الضمان الاجتماعي والاقتصادي ومعرفة التمايز الاجتماعي وأشكاله لظهور الانحلال الأسري عندما تدخل تعديلات في مواقف وإدخال مواقف غير موجودة سابقا(مليحة القصير، 1985 ص30).

وتعتبر الأسرة من أقوى العوامل الخارجية التي تؤثر في تكوين شخصية الفرد وتتحكم في سلوكه وتوجيهه ففيها يمارس تجاربه الأولى ومنها يستمد خبراته وعنها يقتبس العادات والتقاليد ويعرف معنى الخطأ والصواب ومن أهم مظاهر تفكك الأسرة هو التفكك المادي الذي يراود به غياب أحد الوالدين أو كليهما معا في نطاق الأسرة، وتؤكد الإحصاءات ان الصلة وطيدة بين التفكك الأسري المادي وبين ارتكاب الجريمة. (فهمية المشهداني، 2009، ص 44)

ولا شك أن أسر المجرمين و الجانحين تنسم بالتفكك و عدم الإستقرار و الخلافات الأسرية ، ولقد دلت معظم الدراسات أن الجانحين قد تربوا في بيوت محطمة بالإنفصال أو الهجر أو الطلاق أو موت أحد الوالدين أو كلاهما . ويأتي من البيوت المحطمة او المتصدعة نسبة ما بين 25 % و 50 % من المجرمين ، ولكن هذا الأثر ليس قاطعاً ، ذلك لأنه وجد أن نسبة وجود البيوت المحطمة بين مجموعة ضابطة هي نفس النسبة عند الأحداث . فغالبا ما تسود هذه البيوت صراعات أسرية داخلية و توترات تؤدي إلى تحطيمها سيكولوجيا، فقد لاحظ كثير من الباحثين أن الأحداث الجانحين نادرا جداً ما ينحدرون من بيوت سعيدة يسودها جو انفعالي متماسك . ان الأحداث غالبا ما يشبون أطفالا غير محبوبين و غير أمنين يفتقرون إلى الإشراف وغالبا ما ينحدرون من أباء غير أخلاقيين و غير متزنين أو ثابتين (عبد الرحمن العيسوي، 2002، ص:50)

3- غياب أحد الوالدين أو كلاهما عامل من عوامل السلوك الاجرامي

فقد ينحرف الطفل رد على غياب أحد والديه أو وفاتهم ، فعدم تواجد أحد الوالدين في الأسرة الواحدة قد يدفع الطفل إلى ارتكاب السلوك المنحرف، فقد تتغيب الأم عن الأسرة نتيجة عملها أو لطلاقها فتبتعد عن الطفل في المراحل التي يكون بحاجة إليها، فإن هذا قد يؤثر على حالته النفسية وقد يلجأ إلى مصادر أخرى يغطيها ذلك النقص والتي قد تؤدي به إلى الانحراف. كما أن لغياب الأب أو وفاته تأثيرا كبيرا على الطفل، حيث يمثل مصدر السلطة والحماية" فغياب الأب سيفتقد الطفل تلك السلطة الأبوية التي يبدأ في تقليدها من عامه الثالث تقريبا، ونتيجة لهذا يواجه الطفل أكبر عقبة تعترض توافقه

الاجتماعي بصورة طبيعية ، كما قد يتغيب الوالدان معا، وهذا له تأثير خطير على الطفل، إذ يصبح يعيش في جو متوتر قد يفقد معه الشعور بالأمان والحماية مما يدفعه إلى البحث عن ما هو مفقود داخل أسرته. (زرارة فيروز، 2005، ص:137)

4- الظروف الاقتصادية ، الإجتماعية و ظهور السلوك الاجرامي

فيما يتعلق بالعامل الإقتصادي و الإجتماعي فقد وجد أن غالبية المجرمين ينحدرون من بيوت فقيرة ، أو أن يكونوا من العاطلين أو من الذين يعملون في الوظائف قليلة الدخل .وعلى الرغم من ان انخفاض المكانة الاقتصادية بين المجرمين قد يكون عاملا لجرائم السرقة أو الجرائم التي ترتكب ضد الممتلكات ، فإن المشكوك فيه أن يكون الفقر و البطالة سببا هاما و مباشرا للجريمة فقد وجد أن نسبة كبيرة من الأشخاص العاطلين او الفقراء يتجهون صوب الجريمة كحل لمشاكلهم الاقتصادية. (عبد الرحمن العيسوي، 2002، ص: 52)

5- إنشغال الأهل و دور الاعلام في تعلم السلوك الاجرامي

فالإعلام ووسائله الحديثة يعد أحد أهم العوامل المساعدة لاكتساب السلوك الإجرامي، وأهمها التلفزيون والكمبيوتر والانترنت و وسائل التواصل الاجتماعي على اختلاف أشكالها ومسمياتها، فإذا أساء الأبناء استعمالها لغرض إشباع بعض الحاجات الطبيعية من خلال المواد المرئية التي تعرض، فبكل سهولة يستطيع الطفل أو المراهق التحكم في الجهاز كيفما يشاء، فهي توفر فرص لرؤية مشاهد الخلاعة ومشاهد العنف وفنون الإجرام بشتى أنواعها.

أما الآباء إذا كانوا من الذين لا يكثرثون لخطورة الإعلام على أبنائهم من الجنسين أو من الذين لا يمتلكون الخبرة في التعامل مع الكمبيوتر أو الانترنت ،أو قد يكونوا جاهلين لمساوئه العديدة، ستكون هناك حتما فرصة للأبناء الذين لهم الاستعداد لاستغلال هذه الأجهزة للتروي عن حاجاتهم النفسية والجسدية وفرصة لتعلم السلوك الإجرامي مجانا من خلال ما يعرض عليهم من إعلانات أو ألعاب إلكترونية تحرض على العنف و العدوان .

الوقاية من الجريمة قبل وقوعها

تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية تصاحب كافة المجتمعات المتقدمة منها والمتخلفة ، وهي ظاهرة توجد في كل المجتمعات مع اختلاف ملامحها من مجتمع لآخر . وتشير الدراسات والتقارير الدولية حول ظاهرة الجريمة في مختلف دول العالم إلى ارتفاع معدلاتها واتجاهها نحو الزيادة عاماً بعد عام، وبسبب التطور الهائل في وسائل الاتصال والانتقال تطورت أشكال الجريمة وأساليب ارتكابها وتعدت الجريمة من جرائم الاعتداء على النفس والمال إلى جرائم مستحدثة مثل الجرائم الاقتصادية وجرائم الإرهاب والمخدرات و الجرائم الالكترونية .

على الرغم من اتساع آفاق موضوع أسباب الجريمة و الانحراف، و على الرغم من حاجتنا إلى المزيد من الدراسات إلا أننا نستطيع أن نضع مجموعة من الخطوات للوقاية من التورط في الجريمة و الانحراف و من تلك المبادئ (عبد الرحمن العيسوي) نعرض ما يلي ما يلي :

1 - توفير فرص النمو السوي لكل عناصر الشخصية في الطفولة ذلك لأن جذور الجريمة توجد في أعماق الشخصية منذ التاريخ المبكر للفرد ، و يستطيع الآباء منع النزعات الغير اجتماعية في أطفالهم عن طريق توفير جو انفعالي صحي في المنزل و إقامة علاقات ودية مع اطفالهم ، و أن يوجهوا بعناية نموهم الخلقي و نمو شخصيتهم و في هذا الصدد يلعب المسجد و المدرسة و مراكز الشباب دوراً هاماً في توعية الأهل و إرشادهم .

2 - اكتشاف الاستعداد للجروح و الجريمة اكتشافاً مبكراً ، فالفرد لا يصبح مجرمًا بين عشية و ضحاها إنما الإجرام ينمو تدريجياً ، فمن المحتمل القضاء على النزعات الاجرامية قبل ان يستفحل أمرها عن طريق اكتشافها الاكتشاف المبكر و الارشاد في مراحلها الأولى .

3 - إبعاد العوامل التي تشجع على الجريمة و يتضمن هذا المبدأ إبعاد الأطفال عن البيوت السيئة و إزالة الأحياء الشعبية القذرة و التوسع في الإمكانات الترويحية لكي تقدم منافذ للأطفال المحرومين و المتشردين ، و من ذلك أيضاً تنظيم أندية رياضية و ترفيهية

لكي تقضي على تأثير العوامل الخارجية المشجعة على ارتكاب الجرائم بين الشباب والمراهقين وشغل أوقات فراغهم بما يعود عليهم بالنفع.

4 - إعداد الآباء والأمهات لتحقيق وظائفهم من الوجهة السليمة لأن التربية الأسرية في الوقت الحاضر لم تعد تربية عادية لأن متطلبات الحياة فرضت عليها التطور مما يستدعي حاجة الأسرة إلى فهم التربية الصحيحة بمراحلها المختلفة وفق منهج قويم عن طريق دورات إرشادية وتوجيهية منظمة للآباء والأمهات تقوم بها مؤسسات خاصة و عمومية في خدمة الأسرة و المجتمع.

5 - فرض سلطان القانون بصورة حازمة مع توفير الإشراف الدقيق و الصارم في تطبيق الأحكام ، فلا شك أن إغراء ارتكاب الجريمة يقارن بالخوف من العقوبة ، فالفرد يتردد في ارتكاب الجريمة إذا تبين أنه سيلقي حتماً عقابه و في هذا الصدد فإن حسم رجال الأمن و قوتهم و حزم النظام القضائي سوف يؤثر في إصلاح كثير من الحالات الحدية و تمنعها من ارتكاب الجريمة خوفاً من نوع العقوبة وشدتها ومدتها.

6 - توفير نظام إصلاحي حكومي فعلي منبثق من صلب القانون يعاقب على ارتكاب الجريمة فهناك كثير من مرتكبي الجرائم يفلتون من العقاب بسبب ضعف القانون أو وجود ثغرات قد تجعل من القانون مهرب من الجريمة .

7 - إنشاء مراكز إصلاحية تأديبية تسعى إلى تأهيل الحدث والجانحين اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وإصلاحه ليصبح عضواً فعالاً صالحاً في خدمة المجتمع وتعتبر هذه التجربة من التجارب الإصلاحية البناءة الرائدة في المجتمعات النامية سواء كان من حيث الأساليب التربوية والنفسية والإصلاحية أم من حيث المباني التي يقيم بها المنحرفين والجانحين (خالد فرج الجابري، 1997، ص 63) . فمن هذه المراكز نجد مراكز رعاية الأحداث الجانحين والإصلاحيات الذي ازداد بدرجة كبيرة منذ السنوات الأخيرة حيث تعمل هذه المراكز بمفهوم تربوي إصلاحي تأهيلي .

الخاتمة

إن إشباع الأسرة لكل حاجات أبنائها باعتدال وانتظام يترك في نفوسهم عدم التعدي على حاجات الآخرين من أفراد المجتمع مما يسهم في أمنه و استقراره ، ولأهمية العائلة

يتعين على مؤسسات المجتمع العمومية والخاصة و دعمها بالمقومات اللازمة وحمايتها وإرشادها وعلاج مشاكلها للمحافظة على كيانها لإبعاد شبح الجريمة عن المجتمع، وهذا ما يعود بالفائدة على الفرد والأسرة والمجتمع على حد سواء ، كما لا يمكن أن يشعر الإنسان بالأمن والطمأنينة في مجتمع تسوده الفوضى و التفكك الأسري ، وتنتشر فيه المخاوف، وترتكب فيه الجرائم، فسعادة و إستقرار المجتمع مرتبطة بإستقرار أفرادها، وهذا يفرض على الأسرة أن تتحمل جُلّ المسؤولية تجاه أمن المجتمع ، بغرس الفضيلة والتعاون وتمميته في نفوس أفرادها وسيكون مردود ذلك وثمرته عليها وعلى المجتمع . وحتى يتسنى لها ذلك يجب دعمها بالقوى العاملة والميزانيات لكي تأخذ دورا هاما وفعالا في علاج المشاكل الاجتماعية الصعبة والمتراكمة في المجتمع .

المراجع

- 1 - باسمه حلاوة دور الوالدين في تكوين الشخصية الاجتماعية عند الأبناء ، مجلة جامعة دمشق- المجلد - 27 العدد الثالث + الرابع، 2011 ،دمشق .
- 2 - خالد فرج الجابري، ، دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي، الندوة الفكرية الخاصة بالأمن الاجتماعي، 1997، دار الحرية للطباعة، بغداد .
- 3 - زرزارة فيروز ، الأسرة و علاقتها بانحراف الحدث المراهق، أطروحة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية ، غير منشورة ،جامعة منتوري قسنطينة، 2005، الجزائر .
- 4 - سامية محمد صابر، محمد ناطق غيث، القانون والضوابط الاجتماعية، 1984، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية.
- 5 - صبيح عبد المنعم، الضبط الاجتماعي، مركز العراق للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009 ، بغداد.
- 6 - عباس محمود مكي،الخبير النفس -جنائي وتنامي الجرائم الأخلاقية المعاصرة، الطبعة الأولى، 2007،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات ،بيروت.
- 7 - عبد الرحمن العيسوي،الجريمة و الإدمان، الطبعة الأولى، 2000،دار الراتب الجامعية، بيروت.

- 8 - عبد الرحمن العيسوي. موسوعة علم النفس الحديث، المجلد العاشر (الإنحراف والجنوح و الجريمة)، الطبعة الأولى، 2002، دار الراتب الجامعية، بيروت.
- 9 - فهيمة كريم المشهداني ، التصنيع والجريمة، الطبعة الأولى، 2009 ،المركز العراقي للمعلومات و الدراسات ، بغداد.
- 10 - محمود السيد أبو النيل وآخرون ،معجم علم النفس و التحليل النفسي ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، بيروت
- 11 - مليحة عوني القصير، علم الاجتماع العائلة، 1985، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد
- 12 - نجيب بوالماين، الجريمة والمسألة السوسيولوجية ،أطروحة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية ، غير منشورة ، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، الجزائر.